ناتو جديد وسط تصاعد هجمات الحوثيين

ترجمـــات أبعـاد

أغسطس 2026

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

السعودية وباكستان وتركيا تبرم اتفاقًا دفاعيًا على غرار «الناتو» وسط تصاعد الهجمات الحوثية في اليمن

انخراط الحوثيين في حرب إيران يفاقم تعقيدات المشهد اليمني

ما خيارات الرياض لشن عملية عسكرية برية في اليمن؟

اليمن على شفا حرب شاملة

حرب المسيّرات في اليمن: قدرات الضربات بعيدة المدى لم تدخل ساحة القتال بعد معضلة السعودية في اليمن

تصاعد الهجمات الحوثية والإيرانية يهدد البدائل الخليجية لتجاوز نقاط الاختناق البحرية ويزيد مخاطر الملاحة

هدوء عند أحد الممرات الاستراتيجية للنفط يقابله تصاعد التهديد الحوثي

abaadstudies
www.abaadstudies.org

السعودية وباكستان وتركيا تبرم اتفاقًا دفاعيًا على غرار «الناتو» وسط تصاعد الهجمات الحوثية في اليمن

باتريك وينتور — محرر الشؤون الدبلوماسية

The Guardian

وقّعت السعودية وباكستان وتركيا اتفاقًا للدفاع المشترك يضع ثلاثًا من أكثر دول العالم الإسلامي نفوذًا ضمن تحالف على غرار حلف شمال الأطلسي «الناتو»، في وقت تواجه فيه الرياض هجمات يشنها الحوثيون المتحالفون مع إيران في اليمن.

وصعّد الحوثيون والسعودية تبادل الضربات العسكرية خلال الشهر الماضي، وقد يكون اليمن أول اختبار للاتفاق الثلاثي، الذي يجري الإعداد له منذ فترة طويلة.

وفي يوم الخميس، الذي كان من أكثر أيام الصراع دموية منذ سنوات، قتل الحوثيون ما لا يقل عن 58 جنديًا من القوات الحكومية اليمنية في هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وفقًا لمصدر عسكري. كما أسفر هجوم منفصل على جنوب السعودية، المحاذي لليمن، عن إصابة 11 مدنيًا.

وتشعر الدول الثلاث، التي تقودها حكومات ذات أغلبية سنية، بقلق متزايد إزاء المخاطر الإقليمية في أعقاب الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على الحكومة الشيعية في إيران، في ظل عجز دونالد ترامب عن احتواء الصراع.

وعلى الرغم من أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال إن التحالف سيظل مفتوحًا أمام انضمام دول أخرى، فإن بعض الإيرانيين ينظرون إلى التحالف الجديد باعتباره تهديدًا مباشرًا لطهران.

وقال حسام الدين آشنا، المستشار السابق للرئيس الإيراني حسن روحاني، عبر وسائل التواصل الاجتماعي: «يغيّر الاتفاق الثلاثي قواعد الحرب على الأطراف. ويتمثل أثره الفوري في تقليص فاعلية التهديد الموجّه ضد دول الخليج، وزيادة احتمال دخول تركيا وباكستان في الصراع إذا تعرضت السعودية لهجوم. أما أثره الهيكلي، فيتمثل في إنشاء نواة لنظام أمني جديد يتمحور حول الرياض وأنقرة وإسلام آباد».

لكن إيرانيين آخرين نظروا إلى التحالف من منظور أوسع وأقل تهديدًا، باعتباره يعكس تنامي الشكوك لدى الدول السنية بشأن موثوقية المظلة الأمنية الأمريكية، إلى جانب المخاوف من النهج الإقليمي الإسرائيلي المتزايد حزمًا.

ووفقًا لهذا التصور، يُنظر إلى التحالف العسكري بوصفه محاولة من دول المنطقة لصياغة بنيتها الأمنية بنفسها، بدلًا من أن تفرضها عليها قوى خارجية، ولا سيما الولايات المتحدة.

ولا يزال الخلاف قائمًا بشأن ما إذا كانت جماعة الحوثيين تتحرك بتوجيه من إيران، أم أنها، كما تؤكد، تسعى إلى رفع ما تعتبره حصارًا سعوديًا مفروضًا على المناطق الخاضعة لسيطرتها داخل اليمن.

واندلع الصراع الحالي عندما توجهت طائرة إيرانية إلى العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وكان الغرض المعلن من الرحلة نقل وفد يمني للمشاركة في جنازة المرشد الأعلى الإيراني السابق علي خامنئي. وزعمت الاستخبارات السعودية أن الطائرة كانت تحمل أسلحة إيرانية إلى الحوثيين.

وكانت الرياض قد أنشأت بالفعل تحالفًا بحريًا يضم عشر دول، يُفترض أن يتولى حماية الملاحة التجارية من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. ويقول الحوثيون إنهم لا يستهدفون سوى السفن المرتبطة بالسعودية، فيما لا توجد مؤشرات فورية على أن التحالف البحري نجح في ردعهم.

وقُتل ثلاثة آخرون من أفراد القوات الحكومية اليمنية، يوم الجمعة، في هجوم بطائرة مسيّرة حوثية استهدف معسكرًا عسكريًا في مأرب. وشمل الهجوم إطلاق عشرة صواريخ وسبع طائرات مسيّرة مفخخة. وقال الحوثيون إن الهجوم جاء ردًا على ما وصفوه بأنه حشد عسكري واسع النطاق تقوده السعودية.

وتقول مصادر استخباراتية سعودية إنها تلقى تقارير لا تشير إلى تصاعد العداء الحوثي فحسب، بل أيضًا إلى

وتقول مصادر استخباراتية سعودية إنها تتلقى تقارير لا تشير إلى تصاعد العداء الحوثي فحسب، بل أيضًا إلى احتمال شن ميليشيات مدعومة من إيران في العراق هجمات على مصالح سعودية. وكانت السعودية تسعى إلى إقناع ترامب بعدم شن هجمات واسعة النطاق على إيران.

وينص «اتفاق مكة للدفاع المشترك» على أن أي هجوم على إحدى الدول الأطراف سيُعد هجومًا على جميعها، غير أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان هذا الالتزام بالدفاع الجماعي مشروطًا بأي قيود أو شروط.

وقال متحدث سعودي، تعليقًا على هجمات الحوثيين، إن المملكة «لا تسعى إلى التصعيد، لكننا لن نسمح بتغيير ميزان القوى القائم على الأرض».

وقالت مصادر يمنية مؤخرًا إنها تعتقد أن السعودية تستعد لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد الحوثيين بحرًا، وربما برًا في وسط اليمن، في خطوة تهدف إلى كسر قبضتهم على صادرات النفط السعودية عبر جنوب البحر الأحمر.

وفي هجوم منفصل وقع في وقت مبكر من يوم الجمعة، اتهم مسؤول سعودي الحوثيين بقصف مناطق مدنية في المملكة بصورة عشوائية، ما أدى إلى إصابة 11 مدنيًا، بينهم طفل يبلغ من العمر أربع سنوات. وقال اللواء تركي المالكي، المتحدث باسم التحالف العسكري بقيادة السعودية الداعم للحكومة اليمنية، إن التحالف سيواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين.

ووقع الهجوم في منطقة نجران جنوب السعودية، وأسفر، بحسب المالكي، عن إصابة سبعة سعوديين ويمني واحد ومصريين اثنين وباكستاني واحد. ولم يصدر تعليق فوري من الحوثيين أو إيران على هجوم الجمعة.

السعودية تستعد لهجوم بحري وربما بري ضد الحوثيين

وتتنافس السعودية والحوثيون على النفوذ والسيطرة في اليمن منذ أكثر من عقد، غير أن حالة الجمود الهشة التي سادت خلال السنوات الأخيرة بدأت تتفكك خلال الشهر الماضي، مع شن الحوثيين هجمات على منشآت نفطية تابعة لشركة أرامكو السعودية.

وكانت حركة الحوثيين، التي تسيطر على صنعاء وعلى جزء كبير من ساحل اليمن المطل على البحر الأحمر، قد أعلنت الشهر الماضي فرض حصار بحري على السعودية في البحر الأحمر.

وتقود السعودية، منذ عام 2015، تحالفًا عسكريًا يدعم الحكومة اليمنية في مواجهة الحوثيين. وقد أصبح اليمن، المنهك بفعل حرب استمرت أكثر من عقد، منخرطًا بصورة متزايدة في المواجهة الإقليمية التي تتمحور حول إيران.

وتخلى الحوثيون عن هدنة عام 2022 مع الحكومة المدعومة من السعودية، وهي هدنة صمدت إلى حد كبير.

وفي سياق منفصل، وبعد انهيار المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي في جنوب اليمن في يناير، اضطلعت السعودية بدور أكبر في تمويل الحكومة اليمنية المعترف بها من الأمم المتحدة وتنظيمها. وكانت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي قد تجاوزت حدودها في ديسمبر بمحاولة فرض سيطرتها على كامل الجنوب، لكنها تراجعت في مواجهة رد سعودي اتسم بحدة غير متوقعة.

وأعادت السعودية، بعد ذلك، تشكيل الحكومة اليمنية مع استبعاد الانفصاليين الجنوبيين، إلا أن الحكومة لا تزال تكافح لتوفير الخدمات، فيما يستمر وجود تأييد كامن للانفصال في الجنوب. ويقيم معظم قادة المجلس الانتقالي الجنوبي في المنفى أو يخضعون لشكل من أشكال الاحتجاز في الرياض.

وقالت إيران وعُمان إن المفاوضات بشأن اتفاق يتعلق بمضيق هرمز بلغ «المرحلة النهائية» من الصياغة. ومن المتوقع أن يكون الاتفاق مشروطًا برفع الولايات المتحدة حصارها عن الموانئ الإيرانية.

ويكتسب المضيق أهمية حيوية للملاحة العالمية وإمدادات الطاقة. وقبل اندلاع الحرب، التي بدأت بضربات أمريكية وإسرائيلية على إيران في فبراير، كان نحو خُمس النفط والغاز الأحفوري المتداول عالميًا يمر عبر هذا الممر المائي عند مدخل الخليج العربي.

https://www.theguardian.com/world/2026/aug/07/houthi-strikes-yemen-saudi-arabia-attacks-iran-war-middle-east-crisis

اليمن على شفا حرب شاملة

مركز صوفان (Center Soufan The)

الخلاصة

- أسهمت الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب المظالم التي لم تُسوَّ بعد والناجمة عن حرب اليمن خلال الفترة 2015-2022، في تصاعد حدة الاشتباكات بين حركة الحوثيين المدعومة من إيران وقوات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، ما أثار مخاوف متزايدة من اندلاع حرب برية شاملة مجددا .
- تمثل هجمات الحوثيين على أهداف سعودية وعلى القوات اليمنية المدعومة من السعودية محاولةً لكسر الحصار السعودي القائم منذ فترة طويلة، وتقديم أوراق ضغط استراتيجية إضافية لإيران، وتعطيل الاستعدادات العسكرية للقوات المناهضة للحوثيين.
- يُرجَّح أن يكون الحشد العسكري السعودي موجهًا إلى ردع هجمات الحوثيين، لا إلى شن هجوم بري واسع النطاق على معاقل الجماعة على ساحل البحر الأحمر.
- تُبرز الاشتباكات المتصاعدة في اليمن الدور الذي تؤديه الطائرات المسيّرة المتطورة في الحروب غير المتكافئة، داخل المنطقة وخارجها.

ربما كان من الطبيعي أن تؤدي الحرب بين الولايات المتحدة وإيران إلى إعادة إشعال الصراع الخامد بين حركة الحوثيين المدعومة من إيران وقوات الحكومة اليمنية المعزولة والمدعومة من السعودية. ولم يتعافَ الشعب اليمني ولا البنية التحتية للبلاد بعد من آثار الحرب الأهلية التي دارت خلال الفترة 2015-2022، وأسفرت عن مقتل عشرات الآلاف، وتشريد الملايين، وتفشٍّ حاد للكوليرا، ودفع البلاد إلى حافة المجاعة، قبل أن تسهم هدنة أبريل 2022 في استعادة قدر من الهدوء النسبي. ويهدد احتمال تجدد القتال بين الحوثيين وقوات مجلس القيادة الرئاسي المدعوم من السعودية، الذي يُشار إليه أحيانًا باسم حكومة الجمهورية اليمنية، بتقويض حتى التعافي المحدود الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية والإنسانية منذ وقف إطلاق النار في أبريل 2022.

وبدأ الانزلاق نحو تجدد الحرب الشهر الماضي، عندما سعى الحوثيون، بدعم من حليفهم وراعيهم إيران، إلى كسر سيطرة السعودية على حركة المرور عبر الموانئ والمطارات الخاضعة لسيطرتهم. وتحقيقًا لهدفهم القديم المتمثل في كسر الحصار السعودي، وكذلك لمساعدة إيران على تطويق السعودية استراتيجيًا، أعلن قادة الحوثيين فرض حصار مضاد على حركة الملاحة السعودية في البحر الأحمر. كما وسّع الحوثيون نطاق أهدافهم ليشمل منشآت تابعة لشركة أرامكو، عملاق النفط المدعوم من الدولة، في خطوة تعزز الاستراتيجية الإيرانية الرامية إلى إلحاق الضرر بالبنية التحتية للطاقة في دول الخليج العربية. وبحلول أوائل أغسطس، تصاعدت التوترات إلى تبادل لإطلاق النار بين الوحدات البرية التابعة للقوات المتنافسة، في مؤشر إلى الانزلاق مجددًا نحو حرب شاملة. وفي مطلع هذا الشهر، شنت قوات الحوثيين أعنف هجماتها منذ سنوات، ما أسفر، وفقًا لمصادر يمنية، عن مقتل 58 جنديًا من قوات مجلس القيادة الرئاسي وعدد من المدنيين في محافظة مأرب الغنية بالنفط والمتنازع عليها.

وفي ظل استعداد المملكة لاحتمال اندلاع قتال بري، سعت إلى ممارسة ضغط دبلوماسي على الحوثيين من خلال تعزيز تحالفاتها الإقليمية والدولية. وردًا على هجمات الحوثيين على حركة الملاحة السعودية في البحر الأحمر، شكّل ولي العهد السعودي والحاكم الفعلي للمملكة، مُحَمَّد بن سلمان، في 30 يوليو، تحالفًا بحريًا يضم 14 دولة بهدف حماية الملاحة في البحر الأحمر. غير أن دولتين خليجيتين اختلفتا مع المملكة بشأن اليمن وبعض القضايا الإقليمية، هما عُمان والإمارات العربية المتحدة، لم تنضما إلى هذا الجهد.

وقد اضطلعت عُمان بدور الوسيط الرئيسي بين الحوثيين والمجتمع الدولي، في وقت تحاول فيه مسقط التفاوض على آلية توافقية تتيح عبور السفن التجارية عبر مضيق هرمز. أما الإمارات، فقد دعمت فصائل انفصالية في جنوب اليمن، وهي، بخلاف السعودية، تدعو إلى مواجهة كل من إيران والحوثيين بدلًا من التوصل إلى تسويات معهما. وكانت فصائل مدعومة من الإمارات قد تحدّت سلطة مجلس القيادة الرئاسي خلال سلسلة من الاشتباكات الكبرى التي شهدتها منطقة حضرموت الغنية بالنفط في ديسمبر الماضي.

وفي 7 أغسطس، سعت المملكة إلى استقطاب قوتين إقليميتين كبيرتين ذواتي أغلبية سنية، هما تركيا وباكستان، للانضمام إلى «اتفاق مكة للدفاع المشترك»، بعدما كانت السعودية قد أبرمت معهما اتفاقًا دفاعيًا قبل عام. ويتضمن الاتفاق التزامًا بالدفاع المتبادل يشبه الالتزام المنصوص عليه في «المادة الخامسة» من ميثاق حلف شمال الأطلسي (الناتو). غير أن أياً من الدولتين لم تشارك، حتى الآن، في الهجمات الانتقامية السعودية ضد الحوثيين أو غيرهم من الجهات المدعومة من إيران التي هاجمت المملكة.

وإلى جانب جهودها لبناء التحالفات، تحشد السعودية قواتها عسكريًا، لكنها لم تلتزم بعد بدعم حملة برية حاسمة يقودها مجلس القيادة الرئاسي ضد الحوثيين. ويرى مُحَمَّد القباطي، وزير السياحة اليمني الأسبق والقائم بأعمال رئيس التجمع المدني الديمقراطي الجنوبي، أن السعودية تحشد قواتها استعدادًا لمجموعة من السيناريوهات المحتملة، لكنها لم تتخذ قرارًا ببدء معركة برية للسيطرة على أراضٍ خاضعة للحوثيين. وإذا قرر مُحَمَّد بن سلمان إطلاق هجوم مدعوم من السعودية، فمن المرجح أن يتركز على ميناء الحديدة الاستراتيجي، الذي يستورد الحوثيون عبره أسلحة من إيران. غير أن الميناء يُعد أيضًا نقطة الدخول الرئيسية لجزء كبير من المساعدات الإنسانية الدولية المتدفقة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وكان احتمال انقطاع المساعدات هو المبرر الرئيسي الذي استندت إليه الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة وبعض القادة الدوليين للضغط على السعودية والإمارات لإلغاء عملية كان مخططًا لها عام 2018 للسيطرة على الميناء.

وسيضع أي هجوم بري مدعوم من السعودية، حتى لو حظي بدعم أمريكي، القوات اليمنية التي تحاول الرياض إعادة تنظيمها منذ يناير في إطار قوة متماسكة وفعالة أمام اختبار حقيقي. وتتمحور القوات المناهضة للحوثيين حول وحدات تابعة لمجلس القيادة الرئاسي وتخضع لسيطرة وزارة الدفاع، لكنها تضم أيضًا العديد من الجماعات المتنافسة، مثل ألوية العمالقة الموالية للإمارات. وهناك أيضًا قيادة شبه مستقلة أخرى تُعرف باسم حراس الجمهورية، وهي جماعة حديثة نسبيًا تنشط في المخا. وفي الأسابيع الأخيرة، كُلِّف ضابط سعودي رفيع، اللواء فلاح الشهراني، بتوحيد عملية صنع القرار العسكري في مركز عمليات واحد، ودمج جميع الوحدات المناهضة للحوثيين ضمن وزارتي الدفاع والداخلية اليمنيتين. كما يشرف على قوات درع الوطن وقوات الطوارئ، وهما وحدتان أنشأتهما السعودية في مطلع أغسطس. وإضافة إلى ذلك، جرى تعيين قائدين جديدين للجيش والقوات الجوية. وتشير عمليات إعادة التنظيم الواسعة إلى أن الرياض تدرس بعناية الدخول في معركة برية واسعة النطاق وممتدة ضد الحوثيين، إذا ما خلص مُحَمَّد بن سلمان إلى أن ذلك أمر حيوي لأمن السعودية. ويناقش الخبراء ما إذا كان الرئيس ترامب، الذي يواجه صعوبة في إخراج الولايات المتحدة من الحرب مع إيران ويواجه نقصًا في بعض الذخائر الموجهة بدقة، سيقدم دعمًا كبيرًا وفعّالًا للعمليات البرية المناهضة للحوثيين في اليمن، إذا طلب مُحَمَّد بن سلمان مساعدة واشنطن.

وفي حال اندلاع حرب برية متجددة في اليمن، فمن المرجح أن تتبع اتجاهًا برز في صراعات حديثة، يعتمد فيه المتحاربون بصورة كبيرة على الطائرات المسيّرة المسلحة للردع والدفاع والتقدم وتحقيق مجموعة كاملة من الأهداف الأخرى. ويشير مراقبون عن كثب للشأن اليمني إلى أن كلًا من الحوثيين والقوات التي يقودها مجلس القيادة الرئاسي استخدموا الطائرات المسيّرة خلال تبادل إطلاق النار في الشهر الماضي بدرجة أكبر بكثير مما فعلوا خلال القتال في الفترة 2015-2022. ووفقًا لماريوس باليس، الباحث في مرحلة الدكتوراه في مركز بون الدولي لدراسات النزاعات: «بات الجانب الحكومي، الذي يقوده مجلس القيادة الرئاسي، يكتسب الآن قدرة تكتيكية خاصة به قد تكون مهمة... وقد تكون الطائرات المسيّرة القابلة لإعادة الاستخدام والموجهة عن بُعد مفيدة بصورة خاصة في المعارك اليومية على امتداد خطوط جبهة مستقرة نسبيًا، حتى وإن لم تكن قادرة على مجاراة مدى الضربات الاستراتيجية لدى الحوثيين».

ويُقال إن قوات يقودها مجلس القيادة الرئاسي استخدمت يوم الاثنين قدراتها المتنامية في مجال الطائرات المسيّرة، إلى جانب المدفعية، لقتل أكثر من 200 مقاتل حوثي، في تصعيد كبير لهجماتها. وتركز وحدات مجلس القيادة الرئاسي على مواقع الحوثيين في مأرب والجوف وتعز وحجة والضالع وجبهات أخرى، ونشرت مقاطع مصورة لعدد من تلك العمليات. وقال روبن داس، الباحث المشارك في كلية إس. راجاراتنام للدراسات الدولية في سنغافورة، لقناة الجزيرة إن مجلس القيادة الرئاسي سلط الضوء علنًا على استخدامه ذخائر تُسقطها طائرات مسيّرة، ويبدو أنها تُطلق من طائرات مسيّرة دوّارة الجناح. وأضاف: «ربما جرى تعديل هذه الطائرات المسيّرة لحمل حمولات بدائية الصنع تستهدف مواقع الحوثيين على الأرض، على نحو مشابه لاستخدام جهات حكومية وغير حكومية لها في عدد من مناطق الصراع الأخرى». غير أن باليس قال لقناة الجزيرة: «ما زلت أرى أن الحوثيين يمتلكون، بوجه عام، قدرات أكثر تطورًا في مجال الطائرات المسيّرة... فقد راكموا نحو عقد من الخبرة العملياتية، ويمتلكون نطاقًا أوسع بكثير من الأنظمة... [يتراوح] من طائرات مسيّرة هجومية قصيرة المدى نسبيًا تُشغَّل عبر أنظمة قابلة لإعادة الاستخدام، إلى مركبات جوية غير مأهولة أحادية الاتجاه بعيدة المدى قادرة على ضرب أهداف تقع على مسافات بعيدة خارج اليمن». وأضاف باليس أن الحوثيين لا يزالون يستفيدون من المساعدة التكنولوجية الإيرانية، رغم الجهود الأمريكية والسعودية وجهود شركاء آخرين لوقف شحنات الأسلحة الإيرانية إلى الجماعة.

https://thesoufancenter.org/intelbrief-2026-august-20/

حرب المسيّرات في اليمن: قدرات الضربات بعيدة المدى لم تدخل ساحة القتال بعد

شيبا إنتليجنس

حددت «شيبا إنتليجنس» الطائرتين المسيّرتين اللتين سبق تقديمهما باسمَي «عيبان» و«نقم» على أنهما طائرتان هجوميتان أحاديتا الاتجاه بعيدتا المدى من طراز SKYWASP، حصلت عليهما القوات الحكومية في إطار الدعم العسكري الذي يقدمه التحالف.

وكشفت «شيبا إنتليجنس» عن مستوى من القدرات لم يكن معلنًا من قبل ضمن ترسانة الطائرات المسيّرة التابعة للحكومة اليمنية، يتمثل في طائرات هجومية مسيّرة بعيدة المدى قُدمت في إطار الدعم العسكري الذي يوفره التحالف بقيادة السعودية، ولم تُستخدم في القتال حتى الآن.

وفحص أحد محققي «شيبا إنتليجنس» هذه الطائرات، وتتبع مسار تطويرها وإنتاجها، وقارن تكوينها بأنظمة معروفة. وخلص التحقيق إلى أن الطائرتين المسيّرتين اللتين سبق أن عرضهما وزير الدفاع اليمني، الفريق الركن طاهر العقيلي، تحت اسمَي «عيبان» و«نقم»، هما طائرتان هجوميتان أحاديتا الاتجاه بعيدتا المدى من طراز SKYWASP.

ويحسم هذا الاستنتاج مسألة رئيسية ظلت عالقة عقب العرض العلني الذي نظمته وزارة الدفاع اليمنية لأسطولها الجديد من الطائرات المسيّرة في أواخر يوليو. ففي ذلك الوقت، أظهر التحليل البصري الذي أجرته «شيبا إنتليجنس» أن القوات الحكومية تمتلك عدة فئات متميزة من الطائرات غير المأهولة، إلا أن المقاطع المتاحة لم تكن كافية للربط بصورة قاطعة بين الأسماء المعلنة والمنصات المعنية، أو للتحقق بصورة مستقلة من مداها وحمولتها وأنظمة توجيهها.

ويمضي التحقيق الجديد أبعد من ذلك، إذ يحدد منشأ الطائرتين وقدراتهما، ويخلص إلى أنهما وصلتا إلى القوات

ويمضي التحقيق الجديد أبعد من ذلك، إذ يحدد منشأ الطائرتين وقدراتهما، ويخلص إلى أنهما وصلتا إلى القوات الحكومية اليمنية عبر الدعم العسكري الذي قدمه التحالف الداعم للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

والأهم من ذلك أن طائرات SKYWASP التي حددتها «شيبا إنتليجنس»، وعلى خلاف عدد من أنظمة الطائرات المسيّرة الأخرى المستخدمة حاليًا على جبهات القتال في اليمن، لم تدخل المعركة حتى الآن.

من «عيبان» و«نقم» إلى SKYWASP

خلال أول عرض علني للأسطول المتنامي من الطائرات المسيّرة التابعة للحكومة، عرضت وزارة الدفاع عدة طائرات أكبر حجمًا إلى جانب أعداد كبيرة من الطائرات التكتيكية الأصغر. وقدّرت «شيبا إنتليجنس» حينها أن تنوع الأنظمة وكثرتها يشيران إلى نشوء قدرة جوية غير مأهولة متعددة المستويات، لا إلى مجرد مجموعة من النماذج الأولية المنفصلة.

غير أنه لم يكن من الممكن، في ذلك الوقت، الربط بصورة موثوقة بين اسمَي «عيبان» و«نقم» وطائرات بعينها استنادًا إلى المواد المنشورة علنًا وحدها.

وتمكن التحقيق اللاحق من تحديد أن الطائرتين اللتين عُرضتا تحت هذين الاسمين هما من طراز SKY-WASP، وهي طائرة هجومية مسيّرة أحادية الاتجاه وبعيدة المدى، طُوّرت في إطار شراكة دفاعية سعودية-أمريكية.

وتشير الوثائق المتاحة إلى أن شركة Vector2SR هي الجهة المطورة للطائرة، وهي مشروع مشترك بين شركة SR2 Defense Systems السعودية وشركة Vector الأمريكية.

أما بالنسبة إلى التحقيق المتعلق باليمن، فتكمن الأهمية بدرجة أقل في الخلفية الصناعية للطائرة، وبدرجة أكبر في كيفية وصولها إلى القوات الحكومية. وتشير نتائج «شيبا إنتليجنس» إلى أن هذه الأنظمة قُدمت في إطار حزمة أوسع من المساعدات العسكرية التي وفرها التحالف الداعم للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

منظومة هجومية بمدى 1,500 كيلومتر

تمثل طائرة SKYWASP نقلة نوعية مقارنة بالطائرات المسيّرة التكتيكية المستخدمة حاليًا في العمليات القتالية للقوات الحكومية.

وتشير المواصفات المتاحة إلى أن مداها التشغيلي يصل إلى 1,500 كيلومتر، فيما تتراوح سرعتها بين 150 و200 كيلومتر في الساعة، وتحمل رأسًا حربيًا متفجرًا يتراوح وزنه بين 30 و50 كيلوغرامًا. ويُقدَّر إجمالي وزن الطائرة عند الإطلاق بما يتراوح بين 180 و250 كيلوغرامًا.

وتعتمد الطائرة على مسار تحدده نقاط ملاحة مبرمجة مسبقًا، وتجمع بين نظام الملاحة بالقصور الذاتي والتوجيه المعتمد على الأقمار الصناعية. كما تشير المعلومات الفنية المتاحة إلى تزويدها بتدابير تهدف إلى تعزيز قدرتها على مقاومة التشويش الإلكتروني.

وتضع هذه الخصائص الطائرة في فئة مختلفة جذريًا عن الطائرات الرباعية المراوح المخصصة للاستطلاع، والطائرات المستخدمة في تصحيح نيران المدفعية، وأنظمة الضرب قصيرة المدى العاملة بالقرب من خطوط الجبهة.

فالعرض منها لا يقتصر على تحسين دقة النيران في ساحة المعركة، بل يمتد إلى إتاحة القدرة على ضرب أهداف

فالغرض منها لا يقتصر على تحسين دقة النيران في ساحة المعركة، بل يمتد إلى إتاحة القدرة على ضرب أهداف تقع على مسافات بعيدة جدًا عن منطقة القتال المباشرة.

الطائرات الحكومية المسيّرة تعيد بالفعل تشكيل خطوط الجبهة

يأتي هذا الكشف في وقت توسّع فيه القوات الحكومية بسرعة نطاق استخدامها العملياتي للطائرات المسيّرة الأصغر حجمًا.

وكانت تحقيقات سابقة لـ«شيبا إنتليجنس» قد وثقت استخدام طائرات تكتيكية مسيّرة في مأرب والضالع وجبهات أخرى لرصد تحركات الحوثيين، وتحديد الأهداف، ومراقبة آثار نيران المدفعية، وتصحيح الضربات اللاحقة. وقد أسهم ذلك بصورة متزايدة في دمج الاستطلاع بالطائرات المسيّرة مباشرةً في دورة استهداف المدفعية لدى القوات الحكومية.

ومثّل هذا التطور المستوى الأول من تحول أوسع نطاقًا، تمثل في استخدام طائرات مسيّرة منخفضة التكلفة بوصفها منصات للمراقبة الجوية المستمرة دعمًا للقوات البرية ووحدات المدفعية.

غير أن هذا التحول سرعان ما تجاوز منصات الاستطلاع الصغيرة.

الطائرة G50 دخلت المعركة بالفعل

على جبهة صعدة، حددت «شيبا إنتليجنس» منصة أثقل بكثير تُستخدم ضد مواقع الحوثيين.

وخلص تحقيق لاحق إلى أن الطائرة يُرجَّح أن تكون من طراز DSTECHUAS G50 Heavy Load VTOL Fixed-Wing Drone، وهي منصة تجارية وصناعية صينية عدّلتها القوات الحكومية اليمنية للاستخدام العسكري. وأظهرت المقاطع استخدامها في مهام المراقبة، وتحديد الأهداف، وتصحيح نيران المدفعية، وإيصال الذخائر.

ويمكن لطائرة G50 حمل حمولات تصل إلى نحو 15 كيلوغرامًا، فيما يُقدَّر مدى التحكم بها بما يتراوح بين 50 و150 كيلومترًا، كما يمكنها البقاء في الجو عدة ساعات بحسب الحمولة والتجهيزات.

وأظهر دخولها الخدمة أن القوات الحكومية تجاوزت مرحلة الاعتماد على الطائرات التكتيكية الصغيرة، وبدأت تكييف منصات أثقل مزدوجة الاستخدام لتنفيذ مهام قتالية مباشرة.

وتمثل SKYWASP خطوة إضافية في هذا المسار.

فعلى خلاف G50، وهي منصة متعددة المهام وقابلة لإعادة الاستخدام جرى تكييفها للعمليات في ساحة المعركة، صُممت SKYWASP بوصفها منظومة هجومية أحادية الاتجاه وبعيدة المدى.

اتساع نطاق حرب طائرات الإف بي في FPV لدى الطرفين

وعلى الطرف الآخر من هذا الطيف، يشهد اليمن أيضًا توسعًا سريعًا في استخدام الطائرات المسيّرة من نوع FPV في العمليات القتالية.

وكانت «شيبا إنتليجنس» قد وثقت سابقًا طائرة FPV يُشتبه في أنها تابعة للحوثيين، استولت عليها القوات الحكومية في مأرب في 11 أغسطس. وأشارت الأدلة إلى استخدامها وصلة تحكم عبر الألياف الضوئية، ما يتيح للمشغّل الحفاظ على السيطرة على الطائرة وتلقي بث فيديو مباشر من دون الاعتماد على اتصال تقليدي عبر الترددات اللاسلكية، يكون عرضة لوسائل التشويش الإلكتروني المعتادة.

وصممت أنظمة FPV لنمط مختلف تمامًا من القتال. فهي أسلحة دقيقة ومنخفضة التكلفة نسبيًا، وقادرة

على استهداف مركبات منفردة، أو قطع مدفعية، أو مواقع، أو أفراد بالقرب من خطوط الجبهة.

وصُممت أنظمة FPV لنمط مختلف تمامًا من القتال. فهي أسلحة دقيقة ومنخفضة التكلفة نسبيًا، وقادرة

على استهداف مركبات منفردة، أو قطع مدفعية، أو مواقع، أو أفراد بالقرب من خطوط الجبهة.

ومنذ ذلك التحقيق، ظهرت طائرات FPV أيضًا لدى القوات الحكومية اليمنية، وفقًا للمعلومات التي رصدتها «شيبا إنتليجنس».

ويعني ذلك أن سباق التسلح بالطائرات المسيّرة التكتيكية يتطور بصورة متزايدة على جانبي خطوط الجبهة في اليمن. إذ يجري دمج الطائرات المسيّرة الصغيرة في مهام الاستطلاع، ودعم نيران المدفعية، والهجوم المباشر، في حين توسّع المنصات الأكثر قدرةً نطاق العمليات التي تنفذها القوات الحكومية وعمقها ومدتها.

ثلاثة مستويات من قدرات الحكومة في مجال الطائرات المسيّرة

تكشف تحقيقات «شيبا إنتليجنس»، مجتمعة، صورة أكثر تنظيمًا للقوة الناشئة من الطائرات المسيّرة التابعة للحكومة اليمنية.

فعلى المستوى التكتيكي، توجد طائرات الاستطلاع الصغيرة وطائرات FPV، المصممة للعمل في محيط ساحة المعركة المباشرة ودعم الضربات الدقيقة أو تنفيذها.

ويتكون المستوى الثاني من منصات أثقل متعددة المهام، مثل G50، القادرة على البقاء في الجو لفترات أطول، وحمل حمولات أكبر، والعمل خارج نطاق خط الجبهة المباشر. وقد دخل هذا المستوى القتال بالفعل.

أما المستوى الثالث، فيتكون من أنظمة هجومية بعيدة المدى وأحادية الاتجاه، مثل طائرات SKYWASP التي حددها هذا التحقيق.

وهذا المستوى الثالث هو الذي لم يُستخدم بعد.

وهذا التمييز مهم. فالقوات الحكومية تستخدم الطائرات المسيّرة بالفعل في القتال، لكن الأنظمة التي تظهر حاليًا في العمليات لا تمثل كامل القدرة غير المأهولة المتاحة لها الآن.

قدرة لا تزال خارج نطاق الحرب

على امتداد جزء كبير من الصراع في اليمن، احتفظ الحوثيون بتفوق واضح في مجال الصواريخ بعيدة المدى ومنظومات الهجوم غير المأهولة، في حين اعتمدت القوات الحكومية بدرجة رئيسية على القوة النارية البرية التقليدية، إلى جانب قدرات محدودة نسبيًا في مجال الطائرات المسيّرة.

غير أن التطورات الأخيرة تشير إلى أن هذه الفجوة بدأت تضيق على أكثر من مستوى.

فالطائرات المسيّرة التكتيكية عززت قدرات الاستطلاع ورفعت من فعالية نيران المدفعية، فيما أتاحت أنظمة FPV تنفيذ ضربات دقيقة ومنخفضة الكلفة. كما أثبتت طائرة G50 المعدّلة قدرتها على تنفيذ مهام استطلاع وضرب تستمر لفترات أطول وتمتد إلى مسافات أبعد خلف خطوط الجبهة.

لكن تحديد «عيبان» و«نقم» بوصفهما طائرتين هجوميتين بعيدتي المدى من طراز SKYWASP يكشف عن مستوى مختلف من القدرات، سواء من حيث الحجم أو المدى العملياتي.

فبمدى يُقدَّر بنحو 1,500 كيلومتر، ورأس حربي يفوق بكثير ما تحمله الأنظمة التي ظهرت حتى الآن في العمليات القتالية للقوات الحكومية، يمكن لهذه الطائرات أن توسع نطاق القدرة الهجومية للقوات الحكومية إلى مسافات بعيدة جدًا عن خطوط الجبهة.

ومع ذلك، خلص تحقيق «شيبا إنتليجنس» إلى أن هذه الطائرات لم تدخل الخدمة القتالية حتى الآن.

وربما يكون هذا هو الاستنتاج الأهم الذي توصل إليه التحقيق.

وكان العرض الذي نظمه الجيش اليمني في يوليو مهمًا في بادئ الأمر لأنه كشف عن وجود أسطول أوسع

وكان العرض الذي نظمه الجيش اليمني في يوليو مهمًا في بادئ الأمر لأنه كشف عن وجود أسطول أوسع من الطائرات المسيّرة. ثم أظهرت مقاطع قتالية لاحقة أن بعض مكونات هذا الأسطول، إلى جانب منصات مسيّرة أخرى، بدأت بالفعل تُدمج في العمليات الميدانية.

وبات بوسع «شيبا إنتليجنس» الآن تأكيد وجود مستوى أكثر أهمية من القدرات لا يزال خارج ساحة القتال، يتمثل في طائرات هجومية مسيّرة بعيدة المدى قُدمت في إطار الدعم العسكري للتحالف، وقادرة على نقل استخدام القوات الحكومية للطائرات المسيّرة من نطاق الدعم التكتيكي في ساحة المعركة إلى تنفيذ ضربات في العمق.

وإذا جرى نشر هذه المنظومات في نهاية المطاف، فلن تقتصر أهميتها على إضافة طائرة مسيّرة جديدة إلى حرب اليمن، بل ستتمثل في إدخال قدرة نوعية جديدة على تنفيذ ضربات بعيدة المدى ضمن الترسانة العملياتية للقوات الحكومية.

https://shebaintelligence.uk/yemens-long-range-uav-capability-has-yet-to-enter-the-war

انخراط الحوثيين في حرب إيران يفاقم تعقيدات المشهد اليمني

مايكل راتني

CSIS | CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES

كما كان متوقعًا، بل وربما كان ذلك حتميًا تقريبًا، انخرط الحوثيون، وهم أحد أكثر وكلاء إيران صمودًا وقدرة على التكيف، في حرب إيران. ومنذ ذلك الحين، باتت التقارير عن هجمات حوثية جديدة في اليمن والسعودية تتوالى يوميًا. ففي هجمات وقعت خلال الأسبوع الذي بدأ في 9 أغسطس، وبعد شهر من التصعيد المتواصل، أفادت تقارير بأن الحوثيين قتلوا، يوم الثلاثاء، ستة أشخاص على متن سفينة شحن في باب المندب، في أول سقوط لقتلى منذ انخراطهم فعليًا في حرب إيران. وقبل ذلك بأيام قليلة، هاجم الحوثيون مصفاة نفط في مدينة جازان السعودية؛ واستهدفوا قوات مدعومة من السعودية في مدينة المخا الساحلية اليمنية، ما أسفر عن مقتل ما يصل إلى سبعة أشخاص؛ كما هاجموا سفينة ترفع علم تنزانيا في باب المندب، ما أدى إلى مقتل ستة من أفراد الطاقم والمنقذين. ويشكّل الحوثيون، أكثر من الولايات المتحدة أو أي دولة إقليمية أخرى، التهديد الأكثر مباشرة للسعودية، وقد أجبروا المملكة الآن على الرد.

ولا تزال الحسابات الدقيقة التي دفعت الحوثيين إلى توسيع نطاق انخراطهم في هذه الحرب غير واضحة. لكن ما نعرفه هو أن النظام الإيراني، الذي ازداد جرأة بعد صموده أمام أكثر من أربعة أشهر من الهجمات المكثفة التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل، أرسل في 3 يوليو رحلة تابعة لشركة «ماهان إير» إلى صنعاء، في أول رحلة مباشرة بين طهران وصنعاء منذ عقد. وكان الغرض المعلن من الرحلة نقل وفد حوثي إلى طهران للمشاركة في جنازة المرشد الأعلى، آية الله خامنئي، ثم إعادته إلى صنعاء. غير أن حكومة الجمهورية اليمنية المدعومة من السعودية قالت إن الرحلة نقلت أيضًا أفرادًا ومعدات تابعة للحرس الثوري الإيراني إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على الحوثيين منذ فترة طويلة. وعندما أخفقت جهود الوساطة الإقليمية الرامية إلى منع تسيير رحلة مباشرة أخرى من طهران إلى صنعاء — كان الغرض المعلن منها إعادة وفد الحوثيين الذي شارك في الجنازة — قررت السعودية أنها لا تستطيع القبول بوجود جسر جوي مباشر بين طهران وصنعاء.

وفي 13 يوليو، أفادت تقارير بأن السعودية قصفت مدارج مطاري صنعاء والحديدة بينما كانت رحلة أخرى بين طهران وصنعاء في الجو. وتمكن الحوثيون من الهبوط رغم ذلك، ثم ردوا بعد وقت قصير عبر استهداف مطار أبها في جنوب السعودية في اليوم نفسه. وبعد أسبوع، أعلن الحوثيون فرض حصار يستهدف السفن السعودية في البحر الأحمر، قائلين إن الحصار السعودي المفروض على مناطقهم يجب أن ينتهي. وبعد يومين، نفذ الحوثيون تهديداتهم عبر ضرب ناقلتي نفط تحملان الخام السعودي. وفي 27 يوليو، قالت السعودية إن ميليشيا مدعومة من إيران في العراق — ربما بالتنسيق مع الحوثيين — استهدفت بنية تحتية للطاقة في المنطقة الشرقية من المملكة، ما استدعى ردًا مشتركًا من طائرات مقاتلة سعودية وأمريكية.

وهذا التصعيد هو تحديدًا ما كانت السعودية تأمل دائمًا في تجنبه عند محاولتها الابتعاد عن حرب إيران. فقد كانت القيادة السعودية تدرك أن إيران ووكلاءها يمتلكون القدرة والاستعداد لضرب أكثر الأهداف حساسية في المملكة، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة، ومحطات تحلية المياه، وحتى المراكز السكانية المدنية. وبالنسبة إلى دولة تراهن على مستقبل قائم على اقتصاد متحول يجذب السياح والمستثمرين — ولا تزال تعتمد على عائدات النفط لتمويل هذا التحول — فإن مثل هذه الهجمات قد تكون كارثية.

وقبل حرب إيران الحالية، كان كل من مضيق هرمز وباب المندب مفتوحًا بالكامل أمام الجميع. وحتى بعد اندلاع الحرب وإغلاق إيران مضيق هرمز، كانت السعودية قادرة على تصدير نحو 80 في المئة من نفطها عبر البحر الأحمر. وكان هذا المسار البديل للتصدير، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، يعني أن الحرب تركت تأثيرًا محدودًا على عائدات الطاقة السعودية. لكن كل ذلك تغير في يوليو، عندما حوّل الحوثيون خطابهم التصعيدي إلى أفعال، فاستهدفوا السعودية مباشرة للمرة الأولى منذ عام 2022، وأغلقوا باب المندب أمام السفن السعودية والسفن التي تحمل النفط السعودي، وقوضوا الميزة التي كان يوفرها مسار التصدير السعودي عبر البحر الأحمر.

ومع تقييد الحوثيين حركة الملاحة عبر باب المندب، قد تواجه الولايات المتحدة والسعودية وقطاع الشحن العالمي الأوسع وضعًا تصبح فيه ليس نقطة اختناق بحرية رئيسية واحدة، بل نقطتان من نقاط الاختناق البحرية المستخدمة لتصدير غالبية المنتجات النفطية الخليجية، عرضةً للتلاعب من جانب إيران وشركائها.

ولو كان الحوثيون مجرد وكيل لإيران، لكان من الممكن نظريًا إدراج سلوكهم ضمن اتفاق لوقف إطلاق النار يحكم الحرب الأوسع بين الولايات المتحدة وإيران. لكن الحوثيين ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم أكثر بكثير من مجرد أداة لدولة أخرى؛ فهم يرون حركتهم قوة إسلامية مستقلة، لا تقل، في نظرهم، رسوخًا من حيث الشرعية الدينية والأيديولوجيا الثورية عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ذاتها. وهذا يجعل الحوثيين أكثر خطورة في البيئة الراهنة، لأن أي اتفاق تفاوضي لإنهاء حرب إيران — وهو اتفاق سيكون بالضرورة غير كامل منذ البداية — من شبه المؤكد ألا يفسره الحوثيون على أنه ملزم لهم.

وهذا يفرض على السعودية إقناع الحوثيين بالتراجع، سواء عبر الدبلوماسية أو بالقوة العسكرية، مع تعزيز دفاعاتها في الجنوب في الوقت نفسه. غير أنها، في ظل محدودية الموارد العسكرية، ستحتاج إلى الموازنة بين هذه الجهود وبين حماية بنيتها التحتية الحيوية، ولا سيما في المنطقة الشرقية، حيث تتركز صناعة الطاقة في البلاد، وفي ميناء ينبع على البحر الأحمر.

ومن بين ردود السعودية توسيع شبكة شراكاتها إلى ما يتجاوز تحالفها الرئيسي مع الولايات المتحدة. ففي 30 يوليو، أعلنت تشكيل تحالف بحري للدفاع عن حرية الملاحة في البحر الأحمر. وقد وُجهت الدعوة في البداية إلى 43 دولة، انضمت منها حتى الآن 14 دولة، بما في ذلك السعودية. واللافت أن الولايات المتحدة ليست من بينها. ومن بين الدول الأربع عشرة في التحالف — البحرين، وبنغلاديش، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والأردن، والكويت، وقطر، وباكستان، والسعودية، والصومال، والسودان، وتركيا، واليمن — لا تمتلك قوات بحرية كبيرة سوى مصر وباكستان والسعودية وتركيا. أما الدول الأخرى، فإما لديها قوات دوريات ساحلية صغيرة، أو لا تمتلك قوة بحرية فعلية على الإطلاق. ولم يتضح بعد أي من هذه الدول، إن وُجد، مستعد لتوفير القدرة البحرية — أو الإرادة السياسية — اللازمة للرد عسكريًا على هجمات الحوثيين.

وإذا شعرت السعودية بأنها مضطرة إلى الرد على الهجمات الحوثية المتكررة ضد سفنها في البحر الأحمر وبنيتها التحتية للطاقة عبر تصعيد عسكري كبير، فقد يؤدي ذلك إلى تعارض المصالح السعودية والأمريكية. وحتى الآن، صمد وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة والحوثيين المبرم في مايو 2025، حتى في ظل حرب إيران. ومن شبه المؤكد أن الرئيس ترامب لا يرغب في فتح جبهة أخرى في الحرب — ولا سيما جبهة قد تؤدي إلى مزيد من ارتفاع أسعار النفط قبل انتخابات التجديد النصفي — بينما لا يزال الصراع الرئيسي دون حل. ومع ذلك، فإن الدعم الأمريكي سيكون ضروريًا لنجاح أي جهد عسكري سعودي ضد الحوثيين. وهذا يخلق معضلة حقيقية للسعودية، التي تواجه من جهة هجمات الحوثيين واستفزازاتهم، ومن جهة أخرى إدارة أمريكية متحفظة إزاء توسيع نطاق الصراع القائم.

وأيًا كان ما سيحدث، فمن المرجح أن تنظر القيادة السعودية إلى نهج ترامب من خلال تجارب سابقة شعرت فيها بأن واشنطن خذلتها في صراعها مع إيران ووكلائها. ففي عامي 2015 و2016، ضغطت إدارة أوباما على السعودية لتخفيف غاراتها الجوية، بعد أن خلصت إلى أنها تتسبب في أعداد كبيرة للغاية من الضحايا المدنيين مقابل تأثير محدود على الحوثيين أنفسهم. وفي عام 2019، ضربت هجمات بطائرات مسيّرة، يُعتقد أنها انطلقت إما من إيران أو من وكلائها في العراق، بنية تحتية سعودية حيوية للطاقة في بقيق وحقل خريص النفطي؛ وبعد أن قال الرئيس ترامب في البداية إن الولايات المتحدة كانت «على أهبة الاستعداد»، اختار عدم الرد عسكريًا. وفي عام 2025، أنهت إدارة ترامب حملة جوية أمريكية ضد الحوثيين كانت قد بدأت في عهد إدارة بايدن، وأفادت تقارير بأنها فعلت ذلك من دون إخطار السعودية مسبقًا.

ولم تكن السعودية متحمسة لحرب إيران منذ بدايتها. فالقيادة السعودية، وإن كانت ترحب من حيث المبدأ بانتهاء النظام الإيراني، كانت تخشى مع ذلك أن تنتهي الحرب لا بإيران جديدة، بل بمنطقة بأكملها في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل اندلاعها. كما كانت تدرك أن الردود الإيرانية الحتمية ستطال السعودية ودول الخليج الأخرى مباشرة، في حين لم تكن لدى السعودية ثقة كبيرة بأن الولايات المتحدة ستأخذ مواطن ضعف البنية التحتية الحيوية للمملكة في الحسبان عند وضع خططها للحرب. وقد ثبت أن هذه المخاوف كانت في محلها، وجاء البعد الحوثي الجديد ليزيد الأمور سوءًا.

وسيتوقف مدى ما ستذهب إليه السعودية لكبح هجمات الحوثيين جزئيًا على مستوى التصعيد الحوثي، وجزئيًا على مدى استعدادها للشروع في حملة جديدة ضد الحوثيين رغم تحفظ الإدارة الأمريكية. لكن التورط مجددًا في اليمن هو آخر ما تحتاج إليه السعودية، وهو أحدث الثمار المريرة لهذه الحرب سيئة التدبير التي لم يكن الشعب السعودي يريدها فعليًا.

https://www.csis.org/analysis/houthis-enter-iran-war-and-everything-gets-worse

معضلة السعودية في اليمن
وحدة الدراسات السياسية

Arab Center Washington DC
المركز العربي واشنطن دي سي

ARAB CENTER WASHINGTON DC

في 13 يوليو 2026، استهدفت قنابل مدرج مطار صنعاء الدولي بالتزامن مع وصول طائرة إيرانية تقل وفدًا حوثيًا كان قد شارك في جنازة المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، الذي اغتيل. وعلى الرغم من أن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا أعلنت مسؤوليتها عن العملية، قائلة إن صبرها إزاء تحليق الطائرات الإيرانية في الأجواء اليمنية قد نفد، فإن الحوثيين (أنصار الله) نسبوا الضربات إلى السعودية، وأعلنوا انتهاء مرحلة خفض التصعيد. وفي 14 يوليو، هدد القيادي السياسي الحوثي مُحَمَّد البخيتي بفرض «حصار» على المملكة، وبعد أيام أطلق الحوثيون صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة باتجاه مطار أبها الدولي في جنوب السعودية.

وفي 20 يوليو، أعلن الحوثيون فرض حصار بحري على السعودية، وحذروا شركات الشحن من استخدام الموانئ السعودية. وبعد يومين، أعلنوا تنفيذ ضربات ضد ناقلتي النفط «إنسيليا» و«ليلى»، فيما أكدت السلطات السعودية إصابة إحداهما. وفي 24 يوليو، ردت الرياض بغارات جوية على مواقع عسكرية حوثية في محافظة الحديدة، وصفها المتحدث باسم التحالف بأنها «رد عسكري متناسب»، مؤكدًا أن الميناء نفسه لم يكن مستهدفًا. غير أن وزارة الخارجية التابعة للحوثيين توعدت بـ«التصعيد مقابل التصعيد»، وبعد نحو 24 ساعة، تسببت صواريخ وطائرات مسيّرة في اندلاع حريق بمصفاة أرامكو في جازان، كما استهدفت منشآت في ميناء ينبع على البحر الأحمر، في أول هجوم حوثي مباشر على البنية التحتية النفطية السعودية منذ أربع سنوات.

لكن ذلك ليس سوى جزء من صراع أوسع نطاقًا. فمنذ الضربات الأمريكية-الإسرائيلية في 28 فبراير 2026 ومقتل خامنئي، أغلقت إيران مضيق هرمز أمام حركة الملاحة وهاجمت السفن العابرة فيه، كما استهدفت قواعد عسكرية أمريكية وبنية تحتية للطاقة تابعة لحلفاء واشنطن في أنحاء الخليج، ما استدعى جولات متتالية من الردود الأمريكية وفرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية. وعلى مدى خمسة أشهر، سعت دول الخليج إلى إبقاء كلفة تلك الحرب خارج حدودها. وقد بنت السعودية، على وجه الخصوص، قدرتها على الصمود اقتصاديًا في زمن الحرب على مسار بديل وحيد، هو خط أنابيب الشرق-الغرب «بترولاين»، الممتد من حقول بقيق النفطية إلى ينبع، والذي تولى نقل معظم صادرات المملكة النفطية المنقولة بحرًا بعدما أصبح مضيق هرمز غير صالح للاستخدام. ولم يؤد إعلان الحوثيين إلى فتح جبهة ثانية في اليمن فحسب، بل وضع أيضًا المسار البديل للسعودية تحت التهديد نفسه الذي يواجهه مضيق هرمز.

لماذا انهارت الهدنة السعودية-الحوثية؟

أثبتت هدنة 2022–2026 بين الحوثيين والسعودية صمودًا غير متوقع؛ إذ صمدت أمام انخراط الحوثيين في حرب حماس ضد إسرائيل بعد 7 أكتوبر 2023، وحملتهم التي استمرت 18 شهرًا ضد الملاحة التجارية في البحر الأحمر، فضلًا عن العملية البحرية والجوية الأمريكية المتواصلة خلال عام 2025، التي هدفت إلى كسر سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب. واستمر وقف إطلاق النار لأن الطرفين كانا حريصين على استمراره. فقد أرادت الرياض الخروج من حرب لم تكن قادرة على حسمها، فيما سعى الحوثيون إلى رفع الحصار، وضمان دفع الرواتب، والحصول على قدر من الاعتراف الدولي بسيطرتهم على شمال البلاد. كما انصب اهتمام الحوثيين، خلال عامي 2024 و2025، بدرجة كبيرة على المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة، لا على السعودية.

غير أن هذا التوازن كان قد بدأ يختل حتى قبل يوليو 2026. فقد ألزمت خارطة الطريق التي توسطت فيها الأمم المتحدة عام 2023 السعودية بتمويل رواتب موظفي القطاع العام، بمن فيهم العاملون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. لكن تصنيف واشنطن الحوثيين منظمةً إرهابية أجنبية في مارس 2025 جعل إجراء مثل هذه التحويلات مستحيلًا من الناحية القانونية، ما أبقى الرياض في موقع الداعم للحكومة المعترف بها دوليًا، من دون أن تتمكن في الوقت نفسه من تلبية المطلب المركزي للحوثيين. وكانت النتيجة حالة من الجمود يسيطر فيها الحوثيون على الأرض، من دون امتلاك مقومات الاستدامة المالية.

اللغة التي يستخدمها مسؤولو الحوثيين تعكس موقفًا تفاوضيًا بقدر ما تمثل شعارًا

أصبحت الضغوط الاقتصادية الداخلية عاملًا دافعًا نحو التصعيد. فموظفو القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين لم يتلقوا رواتب منتظمة منذ عام 2016، فيما لا يتقاضى نحو ثلثي معلمي اليمن أي رواتب على الإطلاق، واضطرت سلطات صنعاء إلى فرض جبايات استثنائية على التجار لسد فجوة مالية آخذة في الاتساع. فالحركة التي تدير مؤسساتها من دون أن تدفع رواتب جهازها البيروقراطي لديها حافز بنيوي للبحث عن أوراق ضغط. كما أن إعادة فتح مطار صنعاء ورفع القيود البحرية والجوية يمثلان شرطين ضروريين للاستدامة المالية للحوثيين؛ ويبدو أن الحصار الذي فرضوه على السعودية يهدف إلى إيقاع قدر مماثل من الضغط عليها إلى أن تُلبّي مطالبهم. ومن ثم، فإن اللغة التي يستخدمها مسؤولو الحوثيين — مثل «حصار مقابل حصار» و«العين بالعين» — تعكس موقفًا تفاوضيًا بقدر ما تمثل شعارًا.

ومع ذلك، لا يمكن تفسير توقيت انهيار الهدنة بالعوامل الاقتصادية وحدها؛ فالقيود المالية التي يواجهها الحوثيون قائمة منذ سنوات. وما تغير هو الحرب الإقليمية. فمنذ فبراير 2026، عندما بدأت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، ظل الحوثيون إلى حد كبير خارج البعد البحري للصراع؛ بل إن واشنطن نفسها أشارت إلى أن الجماعة أبدت قدرًا من ضبط النفس. لكن تقارير ظهرت في منتصف يوليو أفادت بأن قادة إيرانيين طلبوا من الحوثيين الاستعداد لشن ضربات على الملاحة في البحر الأحمر إذا توسعت الهجمات الأمريكية لتشمل البنية التحتية الإيرانية للطاقة والكهرباء. وبعد أيام قليلة، في 20 يوليو، أعلن الحوثيون فرض حصار على السفن السعودية في البحر الأحمر.

والتفسير الأكثر ترجيحًا هو أن الحوثيين اختاروا، في وقت بلغت فيه حاجة إيران إلى ممارسة الضغط ذروتها، تحويل خلاف ثنائي مع الرياض إلى مساهمة في حملة الضغط التي تمارسها طهران على الاقتصاد العالمي. وأدى استهداف الملاحة في البحر الأحمر، بعد إغلاق مضيق هرمز، إلى دفع أسعار النفط الخام إلى مزيد من الارتفاع؛ إذ تجاوز سعر خام برنت 100 دولار للبرميل عقب الهجمات على الناقلات، ثم ارتفع مجددًا بعد حريق جازان. ويفرض ارتفاع الأسعار قيودًا سياسية أشد على واشنطن وحلفائها، بفاعلية تفوق بكثير أي مكاسب أخرى يمكن للحوثيين تحقيقها عسكريًا.

الردع من دون التورط

تسعى السعودية إلى تحقيق هدف محدود لكنه صعب، يتمثل في ردع تدخل الحوثيين في حركة الملاحة من دون الانجرار مجددًا إلى نمط حرب الاستنزاف ذاته الذي خاضته في اليمن بين عامي 2015 و2022. ولهذا الغرض، وصفت الرياض صراحة ضرباتها على الحديدة بأنها متناسبة ومحصورة في أهداف عسكرية؛ كما أصرت المملكة على أن موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف ظلت مفتوحة أمام الحركة التجارية والإنسانية. كذلك تحد السعودية من انخراطها المباشر عبر العمل بالتنسيق مع الحكومة المعترف بها دوليًا، بقيادة الرئيس رشاد العليمي ومجلس القيادة الرئاسي. وخلال يوم واحد من ضربات أرامكو، نفذ سلاح الجو التابع للحكومة المعترف بها بعضًا من أولى عملياته الهجومية في الجولة الجديدة ضد مواقع إطلاق ومستودعات حوثية في مأرب والجوف. غير أن تفويض مجلس القيادة الرئاسي بتنفيذ العمليات لا يفعل الكثير لحماية الأراضي السعودية، إذ تقع أبها وجازان وينبع جميعها ضمن المدى المريح لصواريخ الحوثيين. ومن ثم، فإن تشجيع تصعيد داخلي يمني مع بقاء السعودية عرضة للرد بالصواريخ والطائرات المسيّرة يمثل استراتيجية محفوفة بالمخاطر.

لم تتمكن السعودية من تجاوز التداعيات الاقتصادية للصراع

لم تتمكن السعودية من تجاوز التداعيات الاقتصادية للصراع. فقد سجلت المملكة، في الربع الأول من عام 2026، عجزًا في الموازنة بلغ 125.7 مليار ريال، أي نحو 33.5 مليار دولار، وهو أكبر عجز فصلي مسجل على الإطلاق. وبلغ هذا العجز، خلال تسعين يومًا فقط، ما يعادل ثلاثة أرباع تقديرات العجز المخصصة للعام بأكمله، مدفوعًا بزيادة في الإنفاق بلغت 20 في المئة، شملت ارتفاعًا بنسبة 26 في المئة في النفقات العسكرية، فيما جرى تمويل العجز بالكامل عن طريق الاقتراض. وفي جوهرها، تمثل هذه الأعباء تكاليف حرب ناجمة عن الصراع الأمريكي-الإيراني، رغم أن السعودية ليست طرفًا متحاربًا فيه رسميًا.

كما تواجه الصادرات السعودية قيودًا متزايدة. ففي ظل إغلاق مضيق هرمز وتعطل الخدمات اللوجستية في الخليج، اتجهت المصافي الآسيوية إلى تنويع مصادر مشترياتها بالاعتماد على الشحنات الفورية الأمريكية والآسيوية الوسطى والروسية. وعززت روسيا موقعها بوصفها أكبر مورد لكل من الصين والهند. وعندما أعادت مذكرة التفاهم المبرمة في منتصف يونيو فتح المضيق لفترة وجيزة، خفضت أرامكو أسعارها بصورة حادة في محاولة لاستعادة عملائها في آسيا. غير أن الحصار الذي فرضه الحوثيون يعني الآن أن الوصول إلى هؤلاء العملاء يتطلب المرور عبر مضيق يسيطر عليه الحوثيون، فيما تبلغ تكاليف التأمين على هذا المسار 30 ضعف تكاليف التأمين على المسارات الأكثر أمانًا.

غير أن الضرر الأطول أمدًا يتعلق بسمعة المملكة. إذ تقوم الاستراتيجية الاقتصادية لـ«رؤية السعودية 2030» على افتراض أن المملكة تمثل وجهة مستقرة لرؤوس الأموال الأجنبية طويلة الأجل. وقد قوضت الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية بالفعل صورة الخليج بوصفه بيئة آمنة للاستثمار، فيما تراجعت ثقة قطاع الأعمال بصورة ملحوظة. ومن المتوقع أن تعيد الرياض توجيه جانب من إنفاق «رؤية 2030» نحو الخدمات اللوجستية والبنية التحتية، في ظل الصعوبات التي تواجهها في جذب رؤوس الأموال والمواهب الأجنبية. وكان محللون قد حذروا بالفعل من أن الاستثمارات في مراحلها المبكرة وقرارات التمويل ستظل معلقة طوال مدة استمرار الصراع. ومن شأن استئناف الحوثيين ضرباتهم داخل الأراضي السعودية أن يهدد أهداف المملكة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فضلًا عن الجدوى التجارية للمشروعات الرئيسية نفسها.

هل تستطيع الرياض إدارة علاقتها مع واشنطن في ظل تقلب سياساتها؟

موقف واشنطن من الحوثيين لا لبس فيه. ففي 23 يوليو، حذر الرئيس ترامب من أن أي ضربة أخرى ستقابل بـ«عقاب عسكري كبير» للحوثيين وإيران على حد سواء، إذ يحمل طهران المسؤولية بصفتها الجهة الراعية للجماعة. وترتبط مصلحة واشنطن هنا بحرية الملاحة أكثر من ارتباطها بالسعودية. فإذا استطاعت إيران إغلاق مضيق هرمز، وتمكن الحوثيون من إغلاق باب المندب، فإن التفوق البحري الأمريكي سيفقد قدرًا كبيرًا من قيمته العملية. وستتحمل الولايات المتحدة كلفة كبيرة لتجنب مثل هذه النتيجة.

أما الموقف السعودي فهو أكثر تعقيدًا. فقد أشارت تقارير إلى أن الرياض، بعدما شاركت في البداية في عمليات استهدفت مواقع الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية، تحولت لاحقًا إلى الدفع نحو تسوية دبلوماسية، بعدما طالت الردود الإيرانية منشآت الطاقة السعودية. غير أن الادعاءات بأن العلاقة مع الولايات المتحدة انهارت بعدما رفضت المملكة السماح باستخدام قواعدها في العمليات ضد إيران تبدو مبالغًا فيها. فالعلاقة لا تزال متينة بما يكفي لأن توقع واشنطن والرياض اتفاقًا للتعاون في مجال الطاقة النووية المدنية في خضم هذه الأزمة.

وكانت إدارة السعودية لتقلبات الموقف الأمريكي، في الواقع، فعالة إلى حد معقول. فعندما أعلن الرئيس ترامب فرض رسوم عبور بنسبة 20 في المئة على الشحنات المارة عبر مضيق هرمز مقابل الحماية الأمريكية — وهو إجراء اعتبرته الوكالة البحرية التابعة للأمم المتحدة غير قانوني، كما أضفى من دون قصد قدرًا من الشرعية على ادعاء إيران نفسها بحق فرض رسوم مرور — اتصل قادة دول الخليج بالبيت الأبيض مباشرة. وسُحب المقترح خلال يوم واحد، واستُبدل بوعود بتوسيع الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة. وأظهرت هذه الواقعة مدى السرعة التي يمكن أن تتخذ بها إدارة ترامب موقفًا يتعارض مع مصالح حلفائها، وفي الوقت نفسه حجم النفوذ الذي لا تزال الرياض تمتلكه لدفعها إلى التراجع عن مثل هذه القرارات.

الخلاصة

تعتمد الخطوات التالية للسعودية بدرجة أقل على تطورات المشهد في اليمن، وبدرجة أكبر على الخيار الذي ستتخذه واشنطن بين التصعيد والتفاوض. وقد حملت الأيام الأخيرة إشارات متباينة؛ إذ أوقفت الولايات المتحدة مؤقتًا قصفها الليلي لإيران، في حين توحي تصريحات الرئيس ترامب بأن توجيه ضربة أوسع لا يزال مطروحًا. ومن شأن اتساع نطاق الحرب أن يضع المملكة أمام مسارين بحريين مغلقين وخصمين فاعلين في آن واحد.

ومن جانبها، لم تحسم الرياض بعد مدى استعدادها للمضي في مواجهة الحوثيين، فيما تتزايد كلفة تأجيل هذا القرار. فمنذ عام 2022، عملت السعودية على تقليص التزاماتها العسكرية الخارجية كي تتمكن من تركيز مواردها على التحول الاقتصادي في الداخل. غير أن أحداث يوليو 2026 تشير إلى أن الظروف الإقليمية ربما لم تعد تسمح بالفصل بين هذين المسارين. ولا يكمن الخطر المباشر بدرجة كبيرة في اتخاذ السعودية قرارًا متعمدًا بالتصعيد، بقدر ما يكمن في احتمال أن تدفع بيئة إقليمية شديدة الهشاشة المملكة إلى الانجرار نحو صراع أوسع.

https://arabcenterdc.org/resource/saudi-arabias-yemen-dilemma/

تصاعد الهجمات الحوثية والإيرانية يهدد البدائل الخليجية لتجاوز نقاط الاختناق البحرية ويزيد مخاطر الملاحة

Conversation The

بعد توقف دام تسعة أشهر، استأنف الحوثيون في اليمن، المتحالفون مع إيران، هجماتهم على السفن في البحر الأحمر في 22 يوليو 2026، مستهدفين بصورة مباشرة خصمهم القديم، السعودية. وبعد أسبوع، تعرضت منشأة عائمة لتخزين الغاز الطبيعي المسال في ميناء دمياط المصري على البحر المتوسط لضربة يُشتبه في أنها نُفذت بطائرات مسيّرة إيرانية، ما أدى إلى اندلاع حريق امتد إلى ناقلة قريبة.

وبوصفي محللًا مخضرمًا لشؤون الخليج، أرى أن هذين الهجومين البحريين اللذين نفذتهما إيران ووكلاؤها يشيران إلى أن محاولات تجاوز مضيق هرمز — الذي أغلقته طهران إلى حد كبير منذ تعرضها لهجوم من إسرائيل والولايات المتحدة في 28 فبراير — لا تمثل حلًا شاملًا يضمن السلام الإقليمي أو استقرار أسواق الطاقة العالمية.

بل إن هذه الحوادث وسّعت نطاق المخاطر التي تواجه الملاحة ليشمل نقطتي اختناق بحريتين أخريين: مضيق باب المندب بين اليمن والقرن الأفريقي، وقناة السويس وشبكات خطوط الأنابيب التي تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط. وفي الوقت نفسه، باتت استراتيجية السعودية لتحويل صادراتها النفطية بعيدًا عن مضيق هرمز، عبر موانئها الغربية، مهددة بفعل هذه التطورات.

جبهة الحوثيين لم تعد هادئة

لطالما شكّل الحوثيون، وهم جماعة متمردة سيطرت على مساحات واسعة من شمال اليمن خلال الحرب الأهلية التي استمرت قرابة عقد، مصدر إزعاج للخطط الاستراتيجية لدول الخليج والولايات المتحدة.

لكن خلال المرحلة الأولى من حرب إيران، الممتدة من 28 فبراير 2026 حتى مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية في 17 يونيو، ظلت جبهة الحوثيين في اليمن هادئة نسبيًا.

ولم يكن ذلك مفاجئًا إلى حد كبير. فبحلول ذلك الوقت، كان الحوثيون قد صمدوا أمام أشهر من الغارات ...

ولم يكن ذلك مفاجئًا إلى حد كبير. فبحلول ذلك الوقت، كان الحوثيون قد صمدوا أمام أشهر من الغارات جوية الأمريكية في أوائل عام 2025، والتي لم تتوقف إلا بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة عُمانية. كما تعرضت الجماعة لسلسلة من الضربات الإسرائيلية القاسية، من بينها ضربة في أغسطس 2025 أسفرت عن مقتل رئيس وزرائها وتسعة من أعضاء حكومته. وعلى الرغم من أن تلك الضربات استهدفت المكوّن التكنوقراطي في الحركة بدرجة أكبر من نواتها القيادية الداخلية، فإنها أبرزت مدى تعرض الحوثيين للتهديدات الخارجية.

وبدأ التصعيد المتجدد فعليًا في أوائل يوليو، عندما توجه وفد حوثي من صنعاء إلى طهران على متن طائرة تابعة لشركة «ماهان إير» الإيرانية للمشاركة في جنازة المرشد الأعلى الإيراني السابق، آية الله علي خامنئي، الذي قُتل في اليوم الأول من حرب إيران. وكانت تلك أول رحلة مباشرة من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن إلى إيران منذ عام 2015. وعندما حاول الوفد العودة في 12 يوليو، قصفت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والمدعومة من السعودية مدرج مطار صنعاء، ما أجبر الرحلة على تغيير مسارها إلى مدينة الحديدة الساحلية.

وتخضع شركة «ماهان إير» لعقوبات من وزارة الخزانة الأمريكية بسبب صلاتها بالحرس الثوري الإيراني، فيما أفادت تقارير بأن رحلة العودة كانت تقل أفرادًا من الحرس الثوري، إلى جانب مكونات لصواريخ وطائرات مسيّرة.

وفي ظل هذه الخلفية، مثّل إعلان الحوثيين فرض حصار بحري على السعودية أخطر تصعيد في التوترات السعودية-الحوثية منذ أن وضع وقف هش لإطلاق النار حدًا، إلى حد كبير، للحرب الأهلية اليمنية عام 2022.

كما أعاد هذا التطور إلى الأذهان سنوات من الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة التي انطلقت من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين واستهدفت المدن السعودية والبنية التحتية للطاقة خلال الحرب الأهلية اليمنية. وقد دفعت تلك الهجمات القيادة السعودية إلى النأي بنفسها عن الغارات الجوية الأمريكية والبريطانية في اليمن عام 2025، كما أسهمت في ضمان تجنب الحملة الحوثية الطويلة ضد الملاحة في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، بين عامي 2023 و2025، استهداف السفن السعودية.

فقدان السعودية لخطة بديلة موثوقة

كان خفض التصعيد في التوترات السعودية-الحوثية عاملًا حاسمًا مكّن المملكة من تحويل صادراتها النفطية سريعًا من موانئ الساحل الشرقي إلى موانئ الساحل الغربي عقب إغلاق مضيق هرمز في مارس 2026.

وخلال أيام من الإغلاق، كان خط أنابيب الشرق-الغرب، الممتد من منشأة معالجة النفط في بقيق إلى ينبع على البحر الأحمر، يعمل بطاقته القصوى البالغة 7 ملايين برميل يوميًا.

وأتاح هذا المسار البديل للسعودية تصدير نحو 3.43 ملايين برميل من النفط يوميًا في مايو، أي أقل من نصف مستوى صادراتها قبل الحرب، لكنه أعلى بكثير من صادرات منتجين نفطيين مجاورين، مثل الكويت، التي لا تمتلك مسارًا بديلًا عن المرور عبر مضيق هرمز.

ومن المؤكد أن البدائل التي اعتُمدت خلال الربيع ليست مثالية؛ إذ لا تزال تقع ضمن نطاق هجمات إيران ووكلائها. وقد تعرض كل من ينبع، على الساحل الغربي للسعودية، وخط الأنابيب الالتفافي الإماراتي الممتد من أبوظبي إلى الفجيرة، لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة خلال المرحلة الأولى من حرب إيران.

وباتت هذه البدائل نفسها مهددة الآن. فمنذ 20 يوليو، استهدف الحوثيون ما لا يقل عن أربع ناقلات نفط في

وباتت هذه البدائل نفسها مهددة الآن. فمنذ 20 يوليو، استهدف الحوثيون ما لا يقل عن أربع ناقلات نفط في البحر الأحمر. وردًا على ذلك، نفذت السعودية غارات جوية على أهداف حوثية في اليمن للمرة الأولى منذ هدنة عام 2022.

كما تعرضت بنية تحتية نفطية سعودية حيوية لهجمات شنها الحوثيون وجماعات متحالفة مع إيران في العراق، ويُحتمل أن تكون قد ألحقت أضرارًا بمنشأة المعالجة الحيوية في بقيق، التي تمثل المركز العصبي لصناعة النفط السعودية.

مستنقعات ونقاط اختناق

وبعد أن نفذت السعودية أيضًا غارات جوية مشتركة مع الولايات المتحدة في العراق في 28 يوليو، باتت المملكة تواجه خطر الانجرار إلى صراع سعت طوال سنوات إلى تجنبه.

وإذا أدى استهداف الحوثيين للسفن في البحر الأحمر إلى فرض قيود على الملاحة في مضيق باب المندب مماثلة لتلك القائمة في مضيق هرمز، فسيعني ذلك عمليًا تعطيل ثاني نقطة اختناق بحرية رئيسية في المنطقة.

وسيستدعي ذلك البحث عن بديل للبديل، من خلال تحويل مسار الناقلات شمالًا عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط، وهو ما يضيف نحو أربعة أسابيع إلى مدة الرحلات ويرفع التكاليف المرتبطة بنقل الشحنات إلى الوجهات الآسيوية.

غير أن هذه الخطة البديلة نفسها قد لا تكون آمنة، وهنا تبرز أهمية الهجمات بالطائرات المسيّرة على السفن في ميناء دمياط المصري.

فعلى الرغم من أن أكبر ناقلات النفط في العالم لا تستطيع عبور قناة السويس، فإنها تستطيع الاستفادة من خط أنابيب سوميد لنقل النفط من ميناء العين السخنة المصري على البحر الأحمر إلى ميناء سيدي كرير على البحر المتوسط، حيث يمكن إعادة تحميله على الناقلات ومواصلة نقله.

ومن شأن ذلك أن يفاقم التعقيدات اللوجستية الناجمة عن تفريغ شحنات النفط وإعادة تحميلها. لكن إذا خلص مشغلو السفن وشركات التأمين إلى أن المنشآت المصرية على البحر المتوسط لا تقع ضمن مدى إيران فحسب، بل يمكن استهدافها فعليًا أيضًا، فإن ذلك يثير احتمال تقييد الملاحة في البحر الأحمر من طرفيه. ومن شأن هذا السيناريو أن يجعل موانئ الساحل الغربي للسعودية عرضة للاضطراب بالقدر نفسه الذي تتعرض له موانئها الشرقية على الخليج.

تكاليف اتساع نطاق الصراع

أظهرت المرحلة الأولى من الحرب في إيران مدى السرعة التي يمكن أن تؤثر بها تقديرات المخاطر في شركات الشحن والتأمين في مضيق هرمز، وقد تهدد الهجمات الأخيرة بإحداث الأثر نفسه على طرق البحر الأحمر. ومن شأن اتساع منطقة الصراع أن يلحق أضرارًا جسيمة بسلاسل إمداد الطاقة والسلع، التي تعاني أصلًا ضغوطًا كبيرة نتيجة فقدان جزء من إنتاج النفط خلال الربيع.

وبتخلي الحوثيين عن سياسة ضبط النفس التي أظهروها خلال الربيع، ربما يسعون إلى اكتساب أوراق ضغط على السعودية للحصول على تنازلات سياسية واقتصادية. لكن السعوديين أظهروا بدورهم قدرًا أكبر من الحزم في تنفيذ الغارات الجوية، وهو ما قد يضيف زخمًا جديدًا إلى ديناميات التصعيد الإقليمي.

والنتيجة هي إضافة طبقة أخرى من التعقيد إلى سلسلة من الصراعات المتداخلة التي استعصت على الحل، وتهدد بإلحاق أضرار أكبر بالاقتصاد العالمي خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

https://theconversation.com/a-new-houthi-front-and-expanded-iranian-attacks-risk-sinking-gulf-nations-choke-point-workaround-and-widening-shipping-risks-288218

ما خيارات الرياض لشن عملية عسكرية برية في اليمن؟

جورجيا فالينتي

يرى المحلل الجيوسياسي سيريل ويدرشوفن أن الرياض لا تسعى إلى «سيطرة كاملة للأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بل إلى تغيير ميزان القوى العسكري بالقدر الكافي لإجبارهم على وقف الهجمات على الأراضي السعودية وحركة الملاحة»، بحسب ما قاله لموقع «ذا ميديا لاين».

وأعادت التقارير التي تفيد بأن السعودية قد تكون بصدد الاستعداد لعملية عسكرية ضد الحوثيين في اليمن إثارة المخاوف من احتمال انجرار الرياض مجددًا إلى حرب برية مباشرة. غير أن المعطيات المتاحة حاليًا تشير إلى التخطيط لسيناريوهات طارئة وإعادة تموضع القوات، أكثر مما تشير إلى وجود غزو بري سعودي وشيك أو مؤكد.

وتحدثت تقارير منشورة عن تحركات للقوات السعودية في شرق اليمن، ومناقشات بشأن عملية محتملة في محافظة البيضاء، وسط البلاد، أو باتجاهها، إلى جانب جهود لتشكيل تحالف بحري متعدد الجنسيات. غير أن السعودية لم تعلن علنًا عن شن هجوم بري، كما أن التحركات التي أُفيد بها لا تثبت، في حد ذاتها، صدور قرار سياسي نهائي أو أمر عملياتي بتنفيذ مثل هذا الهجوم.

وجاءت هذه التكهنات في أعقاب انهيار حالة الهدوء النسبي التي كانت سائدة على طول الحدود السعودية-اليمنية. ففي 13 يوليو، أطلق الحوثيون صواريخ باتجاه جنوب السعودية بعد اتهام الرياض بقصف مطار صنعاء، منهين بذلك نحو أربع سنوات من دون تبادل مماثل للهجمات عبر الحدود. وفي 20 يوليو، أعلن الحوثيون فرض حصار بحري على السعودية، ثم أعلنوا بعد أيام مسؤوليتهم عن هجمات استهدفت ناقلات نفط سعودية ومنشآت للطاقة.

وتكتسب هذه الضغوط حساسية خاصة لأن البحر الأحمر أصبح أكثر أهمية لصادرات الطاقة السعودية مع استمرار الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في تعطيل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز. ومن ثم، فإن قدرة الحوثيين على تهديد الملاحة في محيط باب المندب تضع السعودية تحت ضغط عند طرفي شبه الجزيرة العربية. ورد المسؤولون السعوديون بغارات جوية على أهداف حوثية، إلى جانب تشكيل تحالف بحري دفاعي يضم 14 دولة، من بينها مصر وباكستان والأردن والبحرين واليمن وتركيا.

ومع ذلك، فإن أي حملة سعودية جديدة لن تكون بالضرورة مماثلة للتدخل الذي بدأ عام 2015.

وقال سيريل ويدرشوفن، كبير المستشارين في شركة «بلو ووتر ستراتيجي»، لموقع «ذا ميديا لاين» إنه، حتى 2 أغسطس 2026، لم تكن هناك أدلة قاطعة على أن قوات سعودية نظامية دخلت بالفعل، بأعداد كبيرة، إلى المناطق اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، أو على بدء اجتياح بري واسع النطاق.

ويقول محللون إن الرياض تبدو غير راغبة في إرسال تشكيلات مدرعة كبيرة إلى عمق شمال اليمن، حيث من شأن التضاريس وخطوط الإمداد الطويلة وخبرة الحوثيين في الحرب غير النظامية أن تعرّض القوات السعودية لخسائر كبيرة.

وبدلًا من ذلك، قد تعتمد أي عملية على وحدات موالية لمجلس القيادة الرئاسي اليمني المعترف به دوليًا، ولا سيما القوات المتمركزة حول مأرب وحضرموت والحدود السعودية. ويمكن للسعودية أن تسهم بالقوة الجوية، والاستخبارات، والمدفعية، والقدرات الهندسية، والدفاع الجوي، والخدمات اللوجستية، والمساعدة في القيادة.

وأضاف ويدرشوفن: «لن يكون اجتياحًا سعوديًا مشابهًا لتدخل عام 2015. والسيناريو الأكثر ترجيحًا هو هجوم يمني تدعمه السعودية، وربما تدعمه أعداد محدودة من الأفراد السعوديين في مجالات القيادة والاستخبارات والمدفعية والدفاع الجوي والهندسة والقوات الخاصة».

وبرزت عدة محاور محتملة. فقد تتيح عملية عبر البيضاء ممارسة الضغط على المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين من وسط اليمن، وربما ربط المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة في الشرق والجنوب بالطرق المؤدية نحو صنعاء.

وقال ويدرشوفن: «استنادًا إلى التقديرات، يمكن لحملة على المحور الأوسط أن تحاول الضغط على الحوثيين عبر البيضاء، بما يربط المناطق المناهضة للحوثيين في جنوب اليمن وشرقه بالمداخل المؤدية إلى صنعاء». وأضاف: «في الواقع، تتمتع البيضاء بأهمية استراتيجية لأنها تقع في مركز عدة مناطق يمنية رئيسية، وقد تهدد خطوط الاتصال الداخلية للحوثيين»، موضحًا أن العملية ستكون صعبة عسكريًا بسبب طبيعة المنطقة الجبلية وتعقيداتها القبلية وضيق طرقها، وهي عوامل تصب جميعها في مصلحة المدافعين.

وبالتالي، قد يظل الانخراط السعودي إلى حد كبير خارج التشكيلات البرية الرئيسية. ووفقًا لتقدير ويدرشوفن، يُرجح أن يركز الأفراد السعوديون على حماية المناطق الحدودية، وتقديم دعم الضربات الدقيقة والمدفعية، وتنفيذ عمليات محدودة للقوات الخاصة، والمساعدة في تأمين الموانئ أو المطارات أو المنشآت اللوجستية التي تسيطر عليها القوات اليمنية.

وقال: «ستُستخدم الطائرات القتالية السعودية والطائرات المسيّرة لضرب مواقع الإطلاق ومنشآت التخزين ومراكز القيادة والمواقع الساحلية المستخدمة في إطلاق الصواريخ قبل أي تقدم بري وأثناءه. ويمكن للقوات البحرية السعودية، في الوقت نفسه، تشديد عمليات التفتيش أو إنشاء ممرات ملاحية محمية. لكن ينبغي الانتباه إلى أن كل ذلك لن يقضي على الحوثيين أو يهزمهم».

ومن ثم، سيكون الهدف من مثل هذه العملية الضغط على الحوثيين لا السيطرة على أراضيهم؛ أي تغيير ميزان القوى العسكري، وتقليص التهديد الذي تتعرض له البنية التحتية السعودية وحركة الملاحة، ودفع الحوثيين مجددًا إلى طاولة المفاوضات.

أما عبدالغني الإرياني، الباحث البارز في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، الذي يتركز عمله على الصراع والانتقال السياسي والديناميات الإقليمية، فقد قدم تقييمًا أكثر تشككًا بشأن احتمال شن حملة برية وشيكة، وكذلك بشأن قدرة القوات الحكومية اليمنية على تنفيذها.

وقال لـ«ذا ميديا لاين»: «هناك حديث كثير، لكنه غير مقنع بالنسبة إليّ. أعتقد أن القوات الحكومية غير مستعدة لشن هجوم».

وأضاف: «بإمكانها الدفاع عن نفسها وعن مواقعها الآن، بعدما حصلت على أسلحة أفضل وتحسنت قدراتها من حيث التسليح والقيادة، لكنني لا أعتقد أنها تمتلك القدرة على تنفيذ عمليات هجومية. ولذلك، ورغم كل الشائعات، لا أعتقد أن حربًا برية ستندلع في المستقبل القريب. وقد يتغير ذلك خلال الأسابيع المقبلة، لكن هذا الاحتمال غير مرجح في الوقت الراهن».

كما استبعد الإرياني احتمال أن تقود القوات السعودية حملة برية واسعة النطاق.

وقال: «لن ترسل السعودية قواتها. أعتقد أن الخطة السعودية تتمثل في دفع القوات الحكومية اليمنية إلى تنفيذ العمليات البرية، في حين تتولى السعودية تقديم الدعم الجوي».

وأضاف: «أعتقد أن مزيجًا من العصا — أي غزو بري تنفذه القوات الحكومية بدعم من السعودية وباكستان ومصر — والجزرة — أي صفقة سياسية — سينجح في نهاية المطاف».

وتعكس الإشارة إلى احتمال تقديم دعم باكستاني ومصري تقدير الإرياني للكيفية التي قد تتطور بها حملة أوسع نطاقًا. وحتى الآن، تركزت الالتزامات العلنية من القاهرة وإسلام آباد على مبادرة الأمن البحري بقيادة السعودية، لا على أي نشر مؤكد لقوات برية داخل اليمن.

ولم تعد المواجهة المتجددة محصورة داخل اليمن. فقد أفادت تقديرات سعودية وإقليمية نقلتها وكالة رويترز بأن بعض الهجمات الأخيرة على منشآت الطاقة السعودية انطلقت من العراق، في إطار تنسيق بين عناصر حوثية وفصائل عراقية متحالفة مع إيران. وأعلن الحوثيون أنفسهم مسؤوليتهم عن الهجمات، فيما قالت الحكومة العراقية إنها تحقق في الأمر. وفي أعقاب ذلك، شنت السعودية والولايات المتحدة ضربات على مواقع للميليشيات في العراق، ما وسّع النطاق الجغرافي للمواجهة.

ويزيد هذا التطور تعقيد الحسابات العسكرية السعودية. فحتى حملة ناجحة ضد البنية التحتية للصواريخ والطائرات المسيّرة في اليمن لن تقضي بالضرورة على الهجمات التي تُشن من الأراضي العراقية أو عبر شبكات أخرى متحالفة مع إيران. كما يزيد ذلك من خطر تحول المواجهة السعودية-الحوثية إلى جزء لا ينفصل عن المواجهة الأوسع بين واشنطن وطهران.

وقد هدد الرئيس دونالد ترامب علنًا بتحميل إيران مسؤولية أي هجمات حوثية إضافية، فيما واصلت الولايات المتحدة ضرب أهداف إيرانية. ومن جانبها، هاجمت طهران مواقع أمريكية في دول عربية مجاورة أو هددت باستهدافها. ولذلك، تواجه السعودية ضغوطًا للرد على الهجمات التي تستهدف أراضيها وحركة الملاحة، من دون السماح بتحول اليمن إلى جبهة أخرى خارجة عن السيطرة في الحرب الأمريكية-الإيرانية.

أما بالنسبة إلى واشنطن، فإن أي حملة برية في اليمن ستواجه بدورها قيودًا كبيرة. فالغارات الجوية يمكن أن تضعف مواقع الإطلاق ومنشآت التخزين وشبكات القيادة، لكنها لا تستطيع وحدها فرض السيطرة على الأرض أو معالجة واقع النظام السياسي اليمني المجزأ.

وقال الإرياني: «لا توجد أمام الولايات المتحدة خيارات عسكرية مقبولة، والانتخابات تقترب، لذلك أتوقع أن يعود ترامب إلى مذكرة التفاهم».

وستكون التداعيات الإنسانية جسيمة. فاليمن يعاني بالفعل مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وحدها، توقعت مبادرة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن يواجه نحو 5.4 ملايين شخص مستويات من انعدام الأمن الغذائي تُصنَّف ضمن مرحلة «الأزمة» أو أشد خلال موسم الشح الممتد من يونيو إلى سبتمبر. ومن شأن تجدد الاضطرابات في الموانئ والطرق وحركة الملاحة التجارية أن يدفع أسعار الغذاء والوقود إلى مزيد من الارتفاع، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو تلك الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

وقال الإرياني: «لا يستطيع الحوثيون الصمود طويلًا لأن السكان اليمنيين الخاضعين لسيطرتهم يتضورون جوعًا. وسيؤدي التدخل في حركة الملاحة البحرية إلى ارتفاع أسعار الغذاء وبدء المجاعة في اليمن».

وبالنسبة إلى الحوثيين، يوفر الضغط على الملاحة البحرية ورقة نفوذ في مواجهة السعودية وأسواق الطاقة الإقليمية وواشنطن. غير أن استمرار تعطيل الملاحة قد يؤدي أيضًا إلى تعميق المعاناة الاقتصادية للسكان الخاضعين لسيطرتهم. أما بالنسبة إلى الرياض، فقد يخفف العمل العسكري الضغط الفوري على حركة الملاحة أو الحدود، لكنه ينطوي على خطر إحياء حرب ثبت أنها مكلفة، وصعبة الاحتواء، وعصية على الحل العسكري وحده.

وتدعم المعطيات المتاحة استنتاجًا حذرًا. إذ يبدو أن السعودية تستعد لخيارات متعددة، وتعزز دفاعاتها البحرية، وتقيّم سبل توظيف القوات اليمنية في مواجهة الحوثيين. وأصبح احتمال شن هجوم محدود، بدعم وتمكين سعوديين، في محيط البيضاء أو مأرب أو على ساحل البحر الأحمر أكثر قابلية للتصور. أما شن اجتياح بري سعودي واسع النطاق، فلا يزال أقل ترجيحًا.

وتتمثل الأسئلة الحاسمة في ما إذا كانت القوات الحكومية اليمنية قادرة على مواصلة الهجوم؛ وما إذا كان الدعم الجوي واللوجستي السعودي قادرًا على تعويض حالة التشرذم في صفوفها؛ وما إذا كان الضغط في ساحة المعركة يمكن أن يفضي إلى تسوية سياسية قبل أن تتحول حملة محدودة إلى حرب إقليمية أخرى طويلة الأمد.

/https://themedialine.org/top-stories/what-are-riyadhs-options-to-invade-yemen

هدوء عند أحد الممرات الاستراتيجية للنفط يقابله تصاعد التهديد الحوثي عند آخر

أختار ماكويي

على أحد جانبي شبه الجزيرة العربية، يعمل دبلوماسيون على إعادة فتح ممر مائي، فيما تهدد الصواريخ، على الجانب الآخر، بإغلاق ممر آخر.

وفي الوقت الذي تقترب فيه إيران والولايات المتحدة من التوصل إلى تفاهم قد يعيد فتح مضيق هرمز، يشتعل صراع ثانٍ عند الطرف الآخر من شبه الجزيرة، بما يهدد إمدادات الطاقة العالمية من مسار مختلف.

وشن الحوثيون في اليمن، المدعومون من إيران، سلسلة من الهجمات على حلفاء الولايات المتحدة، كما يهددون الملاحة في البحر الأحمر، الذي تمر عبره نحو 12 في المئة من التجارة العالمية و30 في المئة من حركة الحاويات عالميًا.

وقُتل ما لا يقل عن 45 جنديًا من القوات التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا يوم الخميس، وأصيب ما لا يقل عن 50 آخرين، في هجوم حوثي واسع النطاق استهدف معسكرات عسكرية في وسط البلاد وشرقها، وفقًا لمسؤولين حكوميين حذروا من احتمال ارتفاع حصيلة الضحايا.

واستهدف الحوثيون قواعد في محافظتي مأرب وحضرموت، وكلتاهما خاضعة لسيطرة الحكومة المدعومة من السعودية.

وأكد الجيش اليمني سقوط قتلى وجرحى في صفوفه، لكنه لم يعلن حصيلة رسمية، فيما وجّه وزير الصحة في الحكومة المستشفيات في المحافظتين إلى البقاء في حالة تأهب قصوى لاستقبال مزيد من المصابين.

وتُعد مأرب أحد المعاقل الرئيسية التي لا تزال تحت سيطرة المعسكر المناهض للحوثيين في شمال اليمن، كما تضم حقل الغاز الوحيد في البلاد وأحد أكبر حقولها النفطية. ومن شأن سقوطها، أو إضعاف القوات المتمركزة فيها على نحو خطير، أن يمنح الحوثيين مكسبًا اقتصاديًا وعسكريًا كبيرًا.

أما حضرموت، أكبر محافظات اليمن، فتُعد ساحة رئيسية للتنافس بين الحكومة المدعومة من السعودية والانفصاليين الجنوبيين المدعومين من الإمارات العربية المتحدة.

وقال الحوثيون إنهم استهدفوا «حشودًا عسكرية سعودية كبيرة» كانت تستعد لشن هجوم. وقال التحالف بقيادة السعودية إن هجومًا حوثيًا منفصلًا أسفر عن إصابة 11 مدنيًا في منطقة نجران الحدودية داخل المملكة.

ويمثل هذا الهجوم توسعًا خطيرًا في نطاق الحرب في الشرق الأوسط.

وكان مصدر يمني قد قال لصحيفة «التلغراف» الشهر الماضي إن الحوثيين في اليمن، المتمركزين على الساحل الشمالي الشرقي لمضيق باب المندب، سيعملون مع حركة الشباب الصومالية المسلحة للسيطرة على جانبي الممر المائي.

ويتزامن هذا التصعيد مع وضع أمني بحري هش في كل من مضيق هرمز والبحر الأحمر.

وتجري إيران وعُمان مباحثات بشأن تقاسم «رسوم خدمة» طوعية تدفعها شركات الشحن، وهي في جوهرها رسوم عبور تُقدَّم في صورة تكاليف مقابل خدمات مقدمة أو إجراءات للحد من التدهور البيئي.

ويتسق تجدد التصعيد الحوثي مع الاستراتيجية الإيرانية الأوسع القائمة على استعراض القوة عبر الجلفاء على إحدى الجبهات، بالتوازي مع مواصلة المسار الدبلوماسي على جبهة أخرى. ويقول محللون إن إيران تسعى إلى الاحتفاظ بأوراق ضغط، وتذكير واشنطن والرياض بتعدد نقاط الضغط التي تستطيع طهران تفعيلها في وقت واحد.

وبالنسبة إلى السعودية، يعني ذلك عودة حرب كانت تأمل أن تكون قد تجاوزتها. غير أنها قصفت مطار صنعاء الشهر الماضي في محاولة لمنع طائرة إيرانية من الهبوط، في هجوم دفع الحوثيين إلى الرد.

وبعد أن سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء عام 2014، قادت المملكة تحالفًا عسكريًا ضد الجماعة، لكن التدخل تحول إلى مستنقع استمر عقدًا، وأسهم في وفاة مئات الآلاف من اليمنيين جراء العنف والجوع والمرض.

وجمّدت هدنة مدعومة من الأمم المتحدة عام 2022 القتال، وأدخلت البلاد في مرحلة من الهدوء النسبي. غير أن محادثات التوصل إلى سلام دائم تعثرت، ما أبقى الحوثيين مسيطرين على كيان قائم بحكم الأمر الواقع في معظم مناطق الشمال.

ويرى مسؤولون ودبلوماسيون تعاملوا مع الجماعة أن الحوثيين، بعد سنوات من القتال ونحو أربع سنوات من الجمود الذي أصابهم بالإحباط، قد يقدّرون أن بإمكانهم تحقيق مكاسب كبيرة من جولة جديدة من المواجهة، من بينها الوصول إلى عائدات النفط اليمنية وتعزيز سيطرتهم على البلاد.

وأجبرت حملة الحوثيين ضد الملاحة التجارية عددًا من أكبر خطوط شحن الحاويات في العالم على التخلي بالكامل عن مسار قناة السويس، وتحويل السفن إلى الطريق الأطول حول رأس الرجاء الصالح، ما أضاف أسابيع إلى زمن الرحلات ومليارات الدولارات إلى تكاليف الشحن.

وقال الحوثيون هذا الأسبوع إنهم استهدفوا ناقلتي نفط سعوديتين، وتعهدوا بتكثيف هجماتهم في محاولة لإغلاق «جميع طرق الوصول» أمام شحنات النفط السعودية.

وبعد إعلانهم فرض حصار على الملاحة السعودية الشهر الماضي، قال الحوثيون إنهم استهدفوا حتى الآن ثماني سفن مرتبطة بالمملكة.

وقال مُحَمَّد آل جابر، سفير السعودية لدى اليمن، إن المملكة حريصة على خفض التصعيد، متهمًا الحوثيين بـ«الإصرار على نهج التصعيد والعنف» وخدمة أجندات خارجية، في إشارة واضحة إلى إيران.

وخلّفت الحرب السابقة اليمن في مواجهة ما وصفته الأمم المتحدة بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ومن شأن تجدد الصراع أن يهدد ليس فقط دولة هشة، بل أيضًا ممرًا مائيًا ثانيًا لا يستطيع الاقتصاد العالمي الاستغناء عنه.

https://www.telegraph.co.uk/world-news/2026/08/08/war-yemen-threatens-/drag-middle-east-deeper-crisis

مـــركز أبعـــاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

Abaad Studies & Research Center (Abaad) is a non-profit organization that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No. (436) issued on October 18 2010.
focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties, terrorism, freedoms as well as economic and social issues.